آلية مقترحة لتطبيق محاسبة التحوط عن مخاطر تذبذب العملة الأجنبية على وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية

ا.د. عامر محمد سلمان/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
الباحث / محمد جاسم محمد

تاريخ التقديم:2017/7/24
تاريخ القبول:2017/11/6

المستخلص

يهدف هذا البحث الى بيان مفهوم محاسبة التحوط والمعاملات بالعملة الاجنبية والمشاكل الناجمة عن التعامل بها وتسليط الضوء على القواعد المحاسبية المحلية والدولية المتعلقة بمحاسبة التحوط للحد من مخاطر التقلبات في اسعار صرف العملة التي تتعرض لها الوحدات من خلال جعل الابلاغ المالي للوحدات المحلية بالتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي ولإنجاز هذا الهدف تم اختيار عينة من الوحدات الاقتصادية العراقية التي تتعرض لمخاطر التقلبات في اسعار العملة الاجنبية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1- تتكبد العديد من الشركات والمصارف في البيئة العراقية الى الكثير من الخسائر بسبب التقلبات في اسعار صرف العملة الاجنبية .

2- ان محاسبة التحوط تمثل آلية للحد من المخاطر التي تواجهها الوحدة من خلال استخدام ادوات مالية المتمثلة بالمشتقات المالية ، وقد اوصت الدراسة بالاتي:

1- ضرورة ان تقوم الوحدات الاقتصادية العراقية باستخدام محاسبة التحوط بهدف الحد من المخاطر التي تواجهه الوحدة

2- ان يعتمد الابلاغ المالي في البيئة العراقية على معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) من خلال تقديم معلومات عن المخاطر واساليب التحوط من المخاطر التي قد تواجه الوحدة الاقتصادية وتساعد متخذ القرار على اتخاذ القرارات الرشيدة.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ محاسبة التحوط، مخاطر تذبذب العملة الاجنبية، جودة المعلومات المحاسبية.

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

نتيجة التطور الاقتصادي وانفتاح الدول على بعضها البعض وقيامها بأعمال تجارية فيما بينها وظهور الشركات القابضة والتابعة وعمليات الاستيراد والتصدير(بعقود شراء وبيع بالعملة الاجنبية) واختلاف تاريخ التعاقد عن تاريخ السداد كل ذلك ادى الى بعض المشاكل المتعلقة بكيفية المحاسبة عن هذا النوع من العمليات لاسيما ان هذه العمليات تتم بالعملة الاجنبية ولما تتعرض له العملة الاجنبية من مخاطر التقلبات في اسعار الصرف وما ينتج عن هذه التقلبات من مكاسب او خسائر للوحدة الاقتصادية وتأثير ذلك على جودة الابلاغ المالي للقوائم المالية التي تفصح عنها الوحدات الاقتصادية مما تطلب ذلك التحوط من هذا الخسائر التي تتعرض لها العملة الاجنبية ، ولما تشهده البيئة العراقية من انفتاح على البلدان الاخرى وعلى كافة المستويات سواء السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية والقيام بأعمال تجارية بالعملة الاجنبية ولما تتعرض لها العملة الاجنبية من مخاطر في تقلبات اسعار الصرف غير المنظورة والمحسوبة في بيئتنا المحلية لعدم تطبيق المعيار المحاسبية الدولية المتعلق بمحاسبة التحوط على الرغم من وجود القاعدة المحاسبية المحلية (4) التي اقتصرت على معالجة فرق اسعار العملة دون التحوط مما ادى الى ضعف في جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل الوحدات التي تتعامل في العملة الاجنبية في اعمالها ، وعليه جاء هذا البحث لتسليط الضوء على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق محاسبة التحوط

المبحث الاول/ منهجية البحث

أولا /مشكلة البحث

ان قيام بعض الوحدات العاملة في البيئة العراقية بعمليات بالعملة الاجنبية يعرضها لمخاطر تقلبات سعر الصرف الي تتعرض لها هذه العملات وافتقار القواعد المحاسبية المحلية لتطبيق محاسبة كآلية ألتحوط من تلك التقلبات وما ينجم من ذلك من فروقات سعرية بين تاريخ تعاقد الصفقة وتاريخ اعداد الميزانية أو تاريخ سدادها والذي ينعكس بدوره سلبا على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل الوحدات العراقية خاصة فيما يتعلق بالقيمة التنبؤية للتدفقات النقدية لذا تتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي: هل ان عدم التحوط لتقلبات سعر الصرف للعملة الاجنبية يؤدي الى عدم توفر المعلومة ذات القيمة التنبؤية بالتدفقات النقدية ؟

ثانيا / أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من ان ما تشهده البيئة العراقية من تغيرات في العديد من المجالات ومنها الاقتصادية وتوسع اعمال الوحدات الاقتصادية وانفتاحها على العديد من الدول وقيام بعض الوحدات الاقتصادية بعمليات تجارية بالعملة الاجنبية مع دول اخرى او فتح فروع في دول اجنبية ونظرا لما تتعرض له العملة الاجنبية من تقلبات في اسعار الصرف والتي تؤثر بشكل او اخر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية للوحدات الامر الذي تطلب تعزيز جودة الابلاغ للوحدات العراقية من خلال تسليط الضوء على العمليات بالعملة الاجنبية والتحوط من المخاطر المحيطة بها ، لذا تبرز اهمية البحث في انها تبين انعكاس تطبيق محاسبة التحوط للحد من المخاطر التي تتعرض لها العمليات بالعملة الاجنبية نتيجة التقلبات في اسعار الصرف على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة .

ثالثا / هدف البحث

1- ابراز مفهوم محاسبة التحوط والمعاملات بالعملة الاجنبية والمشاكل الناجمة عن التعامل بها.
2- بيان على القواعد المحاسبية المحلية والدولية المتعلقة بمحاسبة التحوط والعملات الاجنبية وامكانية تطبيقها في البيئة المحلية.
3- وضع آلية لتطبيق محاسبة التحوط في الحد من مخاطر العملة الاجنبية تعزز جودة المعلومات المحاسبية.

رابعا / فرضية الدراسة

أن تطبيق محاسبة التحوط في البيئة العراقية سوف يسهم في تخفيض مخاطر التقلبات التي تتعرض له العملات الاجنبية وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية وبما يؤثر ايجابا في مصداقية القوائم المالية للوحدات الاقتصادية وتتمثل فرضية البحث "ان استخدام محاسبة التحوط تعزز جودة المعلومات المحاسبية من خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

المبحث الثاني/ الجانب النظري

المحور الاول: الجوانب الفكرية لمحاسبة التحوط

تسعى العديد من الوحدات الاقتصادية الى ادارة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة القيام بالعديد من المعاملات الاقتصادية واحدى الطرق لإدارة المخاطر هي محاسبة التحوط اذ تمثل تقنية يمكن من خلال بعض ادواتها المالية ان تجنب الوحدات العديد من الخسائر لذا سوف يسلط الضوء في هذا المحور على مفهوم محاسبة التحوط واهميتها والمخاطر التي يمكن تجنبها بتطبيق محاسبة التحوط والعوامل المؤثرة في تطبيقها.

(1-1-2) مفهوم محاسبة التحوط (hedge accounting)

كانت بدايات استخدام محاسبة التحوط هو عندما تعاملت الوحدات الاقتصادية بالمشتقات المالية اذ تعد السبب الرئيس لظهورها ،اذ تعد محاسبة التحوط الوسيلة التي من خلالها تستطيع الوحدات ادارة المخاطر المالية وذلك للتغلب على المخاطر التي تواجهها او لتخفيف حدتها ،اي ان محاسبة التحوط تقوم على فكرة ان الدخول في صفقة بيع يستلزم الدخول في صفقة شراء ، اذ شكلت محاسبة التحوط الاساس في تخفيض المخاطر الى ادنى حد ممكن. (الشمام ،2012 : 55)

وقد اورد العديد من الكتاب والباحثين عدة مفاهيم تشير الى المحاسبة عن التحوط وبصوره عامة يعرف التحوط hedging بأنه وصف لعملية تجنب المخاطر التي تتعرض لها وحدات الاعمال (Glaum&klocker,2011:6) ، كما عرف التحوط بأنه العملية التي تهدف الى تخفيض او الحد من المخاطر السلبية التي تواجه الوحدات الاقتصادية من الناحية المالية (ngugyeny,2012:13)، اما البند المتحوط له hedge item يتمثل بالأصول او التزامات او المعاملات المتوقعة او صافي الاستثمار بالعملة الاجنبية والذي يعرض الوحدة لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة او التدفقات النقدية المستقبلية، والذي صمم التحوط لأجله .(mirza et al,2008:270)

في حين محاسبة التحوط (hedge accounting) محاسبة التحوط بانها اسلوب او تقنية التي تعد الاساس في الاعتراف بالمكاسب والخسائر او (الايرادات والمصاريف) المرتبطة بالبند المتحوط له او اداة التحوط على ان يتم الموازنة بين الاعتراف بالمكاسب والخسائر المرتبطة بأداة التحوط في نفس الفترة التي يتم الاعتراف فيها بالمكاسب والخسارة لبند التحوط . (Ramirez,2015:24)

في اطار ذلك، اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) معيار الابلاغ المالي الدولي التاسع (ifrs9) الخاص بالأدوات المالية الذي يعد مدخلا لمحاسبة التحوط بدلا من معيار المحاسبة الدولي 39 (الملغي في سنة 2014) يعد المعيار الجديد ملزم تطبيقه من قبل الوحدات في 2018 والذي يمكن الوحدات من تقديم بيانات مالية افضل عن ادارة المخاطرة من قبل الوحدة وتأثير تطبيق محاسبة التحوط على البيانات المالية (www.ifrs.org)

ويرى الباحثان ان محاسبة التحوط تمثل الية لتجنب المخاطر التي تواجهها الوحدة من خلال استخدام ادوات مالية المتمثلة بالمشتقات المالية او غيرها من الادوات من خلال الاعتراف بالتغيرات في قيمة الاداة المالية بنفس الفترة للاعتراف بالتغيرات في البند الذي تم التحوط لأجله .

(2-1-2) أنواع التحوط

يقسم التحوط حسب معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS9) الى ثلاث انواع وهي تحوط القيمة العادلة وتحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار بالعملة الاجنبية (Ramirez,2015:25) وكالاتي :-

تحوط القيمة العادلة fair value hedge :- تتمثل القيمة العادلة بالمبلغ الذي يمكن الحصول علية في حالة بيع الاصل بتاريخ اعداد الكشوفات المالية (يونس،2011: 22) اذ يهدف تحوط القيمة العادلة الى تخفيض التغيرات في القيمة العادلة التي تتعرض لها الاصول والالتزامات المعترف بها في الميزانية، او الالتزام الثابت للوحدة غير المعترف به والتي تعزى هذه التغيرات الى خطر يمكن ان يؤثر على الارباح لذا ان تحوط القيمة العادلة يعد تعويض للمكاسب او الخسائر التي تحدث في القيمة العادلة لبند محوط بالتغيرات التي تحصل للقيمة العادلة لأداة التحوط (Ramirez, 2015: 25)

وتضيف (jeter,chaney,2007:594) ان تحوط القيمة العادلة يشمل:-

- الاصول والالتزامات المعترف بها والتي تتعرض للتغيرات في القيمة العادلة.

التزامات الشركة الثابتة غير المعترف بها والتي تتمثل بالمعاملات التي تعاقدت عليها الوحدة والتي تنفذ بتاريخ مستقبلي، ويمثل هذا النوع موضوع بحثنا وبيان مدى تأثيره في جودة المعلومات المحاسبية من خلال اضافة قيمة تنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية والذي سيبين لاحقا في الجانب العملي.

- تحوط التدفقات النقدية cash flow hedge :- يمثل تحوط التدفقات النقدية استخدام الادوات المشتقة للتحوط من التغيرات التي تتعرض لها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والناشئة عن التغير في اسعار السلع ، اسعار صرف العملة الاجنبية ، معدل الفائدة . (Campbell,2015,243)، ويشمل تحوط التدفق النقدي الاصول والالتزامات المعترف بها التي تتعرض للتغير في التدفقات النقدية والمعاملات المتوقعة مستقبلا.

1- تحوط صافي الاستثمار بعملة اجنبية Cash Flow Hedge :- تحوط صافي الاستثمار تستخدمه الوحدة في العمليات بالعملة الاجنبية في حالة التعرض لمخاطر التغيرات في قيمة صافي الاصول للعمليات الاجنبية وتكون هذه التغيرات في صافي الاستثمار تنجم عن ترجمة اصول والتزامات للفرع بالعملة الوظيفية التي تسجل الوحدة فيها. (Kocon,2007:52)

4-1-2 أدوات التحوط (hedging tools)

الكثير من الكتاب والباحثين اجمعوا على ان المشتقات المالية تمثل ادوات للتحوط حيث ذكروا fischer &others أن التغير السلبي في قيمة الاصول والالتزامات يمكن الحد منها من خلال التحوط باستخدام المشتقات (fischer et al,2006:594)، في حين اضاف الشمام التسنيد والقروض والتأجير التمويلي كأدوات للتحوط (الشمام،2012: 56) وسيتم تناولها بالتفصيل :-

1- المشتقات المالية (Financial Derivatives): تشير المشتقات الى فئة واسعة من الادوات المالية التي تشتق قيمتها من القيمة الضمنية للأصول والالتزامات او تغييرات الاسواق(Fadun,2013,26) وحسب معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 عرفت المشتقات المالية بأنها ادوات مالية تتمتع بالخصائص التالية :- (DREKOPULOU,2015:35) (Ramirez,2015:25)

- تتغير قيمتها استجابة للتغير في معدل الفائدة ، سعر صرف العملة الاجنبية ، سعر الادوات المالية .
- لا تتطلب صافي استثمار مبدئي أو تتطلب القليل لبعض الانواع من العقود التي يتوقع ان تتغير قيمتها بصوره مماثله للتغيرات في السوق.
- يتم تسويتها بتاريخ مستقبلي .
- يمكن ان يتم تسويتها من خلال النقد دون الحاجة الى تبادل الاصول او الالتزامات ذات الصلة بالمشتقة

وبصوره عامة صنفت المشتقات الى عدة انواع وهي العقود الآجلة ، العقود المستقبلية، الخيارات والمبادلات كأحد المداخل المستخدمة للتحكم بالمخاطر التي تواجه الوحدات والتي سيتم تناولها كالاتي:- (brigham&ehrhardt,2002,915)

أ. العقود الآجلة (Forwards Contract) :- هي اتفاق بين طرفين لشراء او بيع سلع او عملة اجنبية بسعر وكمية محدده وبتاريخ تسليم مستقبلي متفق عليه، وهذا الاتفاق اما ان يتم التسليم الفعلي للسلع او يتم تسوية الفارق من خلال دفع النقد الذي يمثل الفارق بين تاريخ توقيع العقد وتاريخ التسليم او التنفيذ. (brigham&ehrhardt,2002,915)(beams et al,2012,410)

ويضيف (fischer &others) ان العقود الآجلة تستخدم سعر محدد في العقد يسمى بالسعر الاجل (forward price) أما السعر الحالي للعقد فيسمى بالسعر السائد(spot price)، وقيمته في البداية فتكون مساوية للصفر وتتحرك هذه القيمة نتيجة التغيرات في السعر حيث تقاس مجموع التغيرات في قيمة العقد من خلال المقارنة بين السعر السائد في تاريخ التنفيذ والسعر الاجل والتي يعبر عنها بصافي التسوية (fischer et al,2006:585).

ب. العقود المستقبلية (Future contracts):- تمثل التزام تعاقدي على استلام او تسليم كمية محدده من اصل معين وبسعر محدد على ان يتم التنفيذ بتاريخ مستقبلي (العامري،2010:516) .

والعقود المستقبلية تختلف عن العقود الآجلة بعدد من الخصائص الاتية:-

- العقود المستقبلية تمتاز بالتداول بالأسواق المنتظمة على العكس من العقود الآجلة التي يتم تداولها بالأسواق غير المنتظمة .
- العقود المستقبلية تتطلب صافي استثمار مبدئي قليل يعتبر كضمان لتنفيذ العقد بينما العقود الآجلة لا تتطلب ذلك. (fischer et al,2006:587).
- وتضيف (Helena) ان العقود المستقبلية يتم تسويتها بشكل يومي على العكس من العقود الآجلة التي يتم تسويتها نهاية العقد .(Helena,2012,20)

ت. عقود الخيار (الخيارات) option:- عقود تمثل الحق وليس الالتزام ببيع او شراء اصول او سلع في تاريخ مستقبلي وبسعر متفق عليه يعرف بسعر التنفيذ، اذ يعطي عقد الخيار حامله الحق في البيع والشراء بسعر محدد وتاريخ تنفيذ مستقبلي محدد في العقد. (nguyen & arman, 2015: 21)

ويذكر (الربيعي واخرون) ان الخيارات نوعان : الاول خيار شراء (call option) والذي يعطي الحق لحامله بشراء الموجودات المالية ،اما الثاني هو خيار البيع (pul call) فيعطي الحق لحامله ببيع الموجودات المالية، ويضيف ان هنالك صنفين من الخيارات المتداولة وهي الخيار الاوربي والخيار الامريكي، الخيار الاوربي يتم تنفيذه في تاريخ التنفيذ المحدد في العقد اما الخيار الامريكي يمكن تنفيذه في اي لحظة حتى تاريخ التنفيذ (الربيعي واخرون،2011: 17)

ث. المبادلات (swaps) :- تمثل التزام تعاقدي بين طرفين على تبادل نوع معين من التدفقات او اصل يمتلكه الطرف الاخر بالسعر الحالي وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد ،على ان يتم التبادل في تاريخ مستقبلي .(تسعديت،9)

مما تقدم يرى الباحثان ان العقود الآجلة هي الاقرب للتعامل في الاسواق العراقية كون الاخير غير منتظمة فضلا ان السوق العراقية كثيرا ما تعتمد على التعامل بالبضاعة الاجنبية والتي تتحدد أقيامها بالعملة الاجنبية اذ تتسم العقود الآجلة بأنها لا تتطلب صافي استثمار مبدئي ولا تحتاج الى جهد محاسبي على العكس من الخيار التي هي على الرغم من انها تمثل افضل الادوات من وجهة نظر الباحث لأنها لا تتعرض لمخاطر الائتمان ولأنها تعد حق وليس التزام مما يمكن الوحدة في تنفيذ العقد اذا كان بصالحها ام لا الا انها تتطلب صافي استثمار مبدئي وتحتاج الى جهد وتأهيل محاسبي عاليين يثبت تسويات استخدام المشتقة فضلا عن صعوبة اعادة تقييم عقد الخيار في البيئة المحلية لعدم وجود قيمة عادلة لعقد الخيار في البيئة .

2-التسنيد (التوريق) Securitization: الاداة الاخرى التي تستخدم للتحوط هو التسنيد او ما يعرف بالتوريق والذي تحويل القروض من كونها قروض الى اوراق مديونية متنوعة لاسيما السندات، ويعني هذا يتم تحويل ديون الوحدة او الهيئات المقترضة من المقترض الاساسي الى مقرضين اخرين الذين يمثلون مشترو الاوراق المالية .(علي ،2010: 340)

3- بيع القروض والتأجير التمويلي تعد عملية بيع القروض من الانشطة التي تمارسها وحدات الاعمال منذ فتره ليست بالقصيرة اذ تحدث عملية ببيع قروض من خلال برجوع او بدون رجوع، فإذا كانت بدون رجوع هنا الوحدة تتخلص من المخاطر الائتمانية نتيجة تحملها من قبل المشتري اما اذا تم البيع برجوع اي يحق لمشتري القرض ارجاعه هنا الوحدة تكون معرضة لمخاطر ائتمانية، اما التأجير التمويلي فهو عباره عن عقد يعطي الحق للمستأجر في استخدام موجود معين لفتره معينة مقابل دفع بدل ايجار محدده يتم الاتفاق عليها، حيث يصنف التأجير التمويلي الى ثلاث اصناف الاول هو البيع ثم أعادة الاستنجار والثاني هو التمويل من خلال البيع التي تمثل بيع جزء او قسم من المعدات، والثالث هو التأجير الرفعي يمثل تمويل جزء من الموجود من الوحدة الاقتصادية والباقي من خلال الاقتراض . (الشمام،2012: 59)

(2-1-5) مفهوم المعاملات بالعملة الاجنبية

ان الشركات التي تتعامل في اعمالها التجارية بعملات متعددة سوف تواجه خطر غير متوقع نتيجة التقلبات التي تتعرض لها العملة الاجنبية الناجمة من التغيرات في اسعار الصرف التي تتطلب من الوحدة تجنبها (sivakmar&runa:8) ، اذ تعرف المعاملة بالعملة الاجنبية بانها انشطة اقتصادية مقومة بعملة اخرى عن العملة التي تسجل الشركة فيها احداثها الاقتصادية (Jeffrey et al,2008,507)

كما عرفت jeter&chaney المعاملة بالعملة الاجنبية بانها المعاملات التي تتطلب دفع او استلام (تسوية) بالعملة الاجنبية، وتضيف ان المعاملات مع شركة اجنبية بالعملة المحلية لاتعد معاملة بالعملة الاجنبية بسبب تسويتها بالعملة المحلية اما المعاملة بالعملة الاجنبية يتم تسويتها بالعملة الاجنبية والتي تعرض الوحدة لمخاطر التغيرات في سعر الصرف التي تحدث بين تاريخ عقد الصفة وتاريخ تسويتها (jeter&chaney,2007,546-547). اذ تتمثل العمليات بالعملة الاجنبية بالاتي:-

- بيع أو شراء السلع او الخدمات التي يتم تسويتها بالعملة الاجنبية.
- القروض المقدمة او المستلمة بالعملة الاجنبية .
- شراء او بيع العملة الاجنبية بعقود أجلة .
- شراء او بيع العملة الاجنبية .(Jeffre et al,2008,507)
- تصدير المبيعات التي تسمح للمشتري الدفع بالعملة الاجنبية.
- استيراد المشتريات التي تتطلب الدفع بالعملة الاجنبية. (الجنابي واخرون ،2009: 198)

ان قيام الوحدات بالعمليات أعلاه سوف يعرضها لمخاطر التغير في اسعار الصرف للعملة الاجنبية، اذ يذكر (الجنابي واخرون) ان المشكلة تتمثل بتغير معدل صرف العملة الاجنبية بين تاريخ نشوء العملية وتاريخ السداد او اعداد القوائم المالية بالنسبة للعمليات التي تتم بالأجل .(الجنابي واخرون ،2009: 198)، ويمكن تحديد المخاطر الناجمة من العمليات اعلاه بالعملة الاجنبية كالاتي :-

- مخاطر المعاملات :- وهي القيام بمعاملات مقومة بالعملة الاجنبية غير العملة الوظيفية للوحدة والتي تتعرض لمخاطر التغيرات في اسعار صرف العملة الاجنبية (BROWN,2000,6)
- مخاطر الترجمة :- وهي المخاطر التي تحدث عند امتلاك الوحدة فروع في دول اجنبية او استثمارات اوهي فرع اجنبي والشركة الام في دولة اجنبية والتي تحتاج الى ترجمة الحسابات بعملتها الوظيفية التي تتعامل بها.
- مخاطر اقتصادية :-وهي المخاطر الناجمة عن التغير في اسعار الصرف للتدفقات النقدية المستقبلية وفي جوهرها المخاطر الاقتصادية تمثل تأثير تغيير اسعار الصرف على الايرادات(المبيعات المحلية أو المصدرة) او المصاريف (النفقات المحلية او الاستيراد) والتي تعد غير منظوره محاسبيا .(papaioannou,2006,131) ،وتضيف Helena ان هذه المخاطر غير منظوره محاسبيا .(helena,2012,16)

المحور الثاني: الجوانب الفكرية لجودة المعلومات المحاسبية

ان توفير رؤية شاملة عن اداء الوحدة يتم من خلال المعلومات المبلغ عنها في التقارير المالية، اذ ان عملية الابلاغ المالي تعد من اهم الادوات التي يستند عليها مستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراره، وحتى تعكس عملية الإبلاغ المالي صورة جيدة عن ادارة موارد الوحدة والتزاماتها ينبغي ان تتسم المعلومات المبلغ عنها بالجودة ، لذا في هذا المحور سيتم تناول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وما يتعلق بها.

اولا : مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

ان الابلاغ المالي عن المعلومات المحاسبية يعد اهم منتجات نظام المحاسبة اذا يمكن من خلاله توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالوحدة اذ يمكن من خلاله تقييم اداء الادارة والارباح المتحققة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية. (mohamadi,2014:104) ، ووفقا لأهداف الابلاغ المالي يتطلب من المعلومات المحاسبية ان تتصف بالعادلة في عرض الاداء الاقتصادي والمالي للوحدة وتحديد المخاطر المحيطة بها وتوفير معلومات ملائمة عن التدفقات النقدية المستقبلية والارباح المستقبلية. (wahlen et al,2008:730) ، ومما تجد الاشارة اليه ان الوحدات العراقية على الرغم من تطبيقها الموازنات التخطيطية كأسلوب لتخطيط التدفقات النقدية المستقبلية الا انها تفتقر الى التحوط من المخاطر التي تحيط بهذه التدفقات الناجمة من عمليات بالعملة الاجنبية.

اما بالنسبة لجودة المعلومات المحاسبية عرفت بانها تلك الخصائص النوعية التي ينبغي ان تتسم بها المعلومات المحاسبية والتي تكون مفيدة بشكل كبير لواضعي المعايير ومعدي الكشوفات المالية. (الشيرازي، 1990: 194- 195)

مما تقدم اعلاه نجد ان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تعكس الجودة في المعلومات المحاسبية، اذ تعرف الخصائص النوعية بانها السمات التي ينبغي ان تتسم بها المعلومات المحاسبية التي تجعل من المعلومات المبلغ عنها مفيدة للمستخدم (Greuning,2006:4) ووفقا للاطار المفاهيمي المحاسبي المشترك فأن الخصائص النوعية للمعلومات تنقسم الى خصائص اساسية وثانوية وكالاتي:

1- الخصائص الاساسية

أ- الملائمة (Relevance):- تكون المعلومات ملائمة اذا أثرت على اتخاذ القرار الاقتصادي ومساعدة المستخدم في التقييم الماضي والحاضر والمستقبل للأحداث أو تأكيد او تصحيح التقييمات السابقة .(Greuning,2006:4) ، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب ان تتسم بالاتي:- (kieso et al,2012:49)

- القيمة التنبؤية Predictive value:- تكون المعلومات ذات قيمة تنبؤية اذا ساعدت مستخدم المعلومات على اتخاذ القرار حول التوقعات المستقبلية
- القيمة التوكيدية Confirmatory value :- المعلومات تكون ذات قيمة توكيدية اذا ساعدت متخذ القرار على تأكيد او تصحيح التوقعات السابقة .
- الاهمية النسبية Materiality :- المعلومات تكون ذات اهمية اذا كان حذفها يمكن ان يؤثر على اتخاذ القرار من قبل مستخدم المعلومات المحاسبية .

ب- التمثيل الصادق (Faithful Representation):- وهي الخاصية الاساسية الاخرى للمعلومات المحاسبية التي تتطلب ان تعكس المعلومات المحاسبية الواقع من خلال الصدق في التعبير عن الاحداث الاقتصادية والمعاملات المالية وان يكون جوهر الكشوفات المالية يعكس صدق الارقام المبلغ عنها وليس شكلها فقط .(الهروط ، 2015: 7)، وحتى تتسم المعلومات المحاسبية بالتمثيل الصادق يجب ان تكون:- (IASB,2014,Conceptual Framework for Financial Reporting:110)

ت- خالية من الاخطاء free from error :- وهي ان تتسم المعلومات بالدقة في عرضها للمستخدم وخالية من اي خطا جوهري يمكن ان يؤثر على صنع القرار

ث- الحياد Neutrality وهي ان تكون المعلومات المبلغ عنها في الكشوفات المالية خالية من التحيز لأي طرف اذا عرضها بصوره لا تتسم بالحياد سوف يؤثر على صنع القرار.

ج- الاكتمال Completeness :- وهي عرض المعلومات المبلغ عنها بالكشوفات المالية بشكل كافٍ وتام وان تعكس كافة الموارد الاقتصادية للوحدة والتزاماتها .

اما الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبة فهي كالاتي :-

أ. القابلية للمقارنة Comparability:- وهي احدى الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية التي تتطلب ان تمكن المعلومات المحاسبية المستخدم من المقارنة بين الاحداث الاقتصادية بين الفترات وتتضمن القابلية للمقارنة خاصية الاتساق وهو تطبيق نفس الطرائق والسياسيات المحاسبية من فترة لأخرى أو لفترة واحدة .

ب. التوقيت Timeliness :- هو عرض المعلومات في الوقت المناسب، اي ان تكون متاحة للمستخدم قبل ان تفقد قدرتها على التأثير بالقرارات .

ت. القابلية على الفهم Understandability :- وهو عرض المعلومات المحاسبية في الكشوفات المالية بإيجاز ووضوح بحيث يتمكن مستخدم المعلومات من فهمها واتخاذ القرار المناسب. Beest et al,2009:14-16)

ث. القابلية على التحقق Verifiability :- او ما تعرف بالموضوعية في استخدام نفس الاساليب والطرق المحاسبية من قبل العديد من الاشخاص في قياس المعلومات المحاسبية، وهي تعكس اكبر عدد من المحاسبين في استخدام طرق مماثلة في قياس الاحداث الاقتصادية .(صالح، 2010: 37)

وهذا ما أكده (mensah&korea,2013) ان الاخذ بنظر الاعتبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الكشوفات المالية المقدمة للمستخدمين ينعكس على الجودة في الابلاغ المالي التي تمكن المستخدم من اتخاذ القرارات بصوره صحيحة .(mensah&korea,2013:270)

ومن وجهة نظر الباحثان اذا ساعدت المعلومات المحاسبية متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المستقبلية والتحوط من المخاطر التي قد تواجهه فأن ذلك يحقق الجودة في المعلومات المحاسبية من خلال توفير قيمة تنبؤية للمعلومات المحاسبية تكون ملائمة ومؤثرة عليه تساعد على سعة افقه وتوسيع مداركه للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي

لغرض الايفاء بمتطلبات التطورات الحاصلة في البيئة العراقية وانفتاح الوحدات العراقية على التعاملات التجارية الخارجية لاسيما التي تتم بالعملة الاجنبية والتي تكون مصحوبة بالعديد من المخاطر يعد تفعيل المحاسبة عن التحوط للعمليات التي تتم بالعملة الاجنبية امر مهم للحد من المخاطر المرتبطة بها .

اولا: واقع البيئة المحلية في التعاملات بالعملة الاجنبية

1- تتعرض أغلب الوحدات العراقية الى العديد من المخاطر المذكورة في المعايير الدولية للمحاسبة وبالأخص تتعرض لمخاطر التقلبات في اسعار صرف العملة الاجنبية موضوع البحث حيث تتكبد العديد من الوحدات خسائر كبير بسبب هذه المخاطر .

2- تعد الحسابات وفقا للنظام المحاسبي الموحد وبالرغم من وجود قاعدة محاسبية محلية تخص المعاملات بالعملة الاجنبية الا انها تفتقر الى الحد من مخاطر تذبذب العملة الاجنبية .

3- الافصاح في البيانات المالية غير ملائم لمتخذ القرار لكون البيانات المعروضة تستخدم سعر صرف موحد للعمليات بالعملة الاجنبية وهو مختلف عما موجود فعلا .

ثانيا- الالية المقترحة لمحاسبة التحوط عن مخاطر تذبذب العملة على وفق معايير الابلاغ المالي الدولية:

1- انها أعدت بالاعتماد على معايير الابلاغ المالي الدولية والقواعد المحاسبة المحلية .

2- تقوم بتطبيق المحاسبة عن التحوط من المخاطر الناجمة عن تقلب اسعار صرف العملة الاجنبية من خلال المشتقات المالية .

3- توفير معلومات غير محاطة بمخاطر تمكن متخذ القرار من اختيار القرار السليم .

4- القياس والافصاح المكاسب والخسائر الناجمة عن استخدام ادوات التحوط .

5- القياس والافصاح المكاسب والخسائر الناجمة عن البند المتحوط له .

6- تساعد في تطوير القاعدة المحلية رقم (4) بما ينسجم مع متطلبات المعايير الدولية .

ولبيان تطبيق الالية المقترحة لمحاسبة التحوط كالاتي:

1- تحديد المخاطر : على الوحدة ان تقوم بتحديد المخاطر التي قد تواجهها مستقبلا جراء مزاولتها العديد من النشاطات الي ممكن ان ترتبط بمخاطر التغيرات في اسعار الاسهم او الفائدة او العملة الاجنبية او مخاطر اخرى تم ذكرها سابقا في الجانب النظري.

2- تخفيض المخاطر : بعد تحديد المخاطر ينبغي على الوحدة ايجاد الوسائل المناسبة لمواجهة هذه المخاطر وفي هذا البحث يتم استخدام المشتقات المالية لغرض مواجهة مخاطر التغيرات في معدل صرف العملة الاجنبية اذ على الوحدة ايجاد الاداة المناسبة التي تتلائم مع متطلبات البيئة اذ قام الباحثان باختيار العقود الآجلة كونها الاقرب للتطبيق في البيئة العراقية .

3- تصنيف التحوط : بعد تحديد الاداة المناسبة لمواجهة المخاطر يتم فيها تصنيف التحوط فيما اذا كان يندرج ضمن تحوط القيمة العادلة ، تحوط التدفق النقدي او تحوط صافي الاستثمار بالعملة الاجنبية .

4- القياس المحاسبي: يتم القياس استنادا الى معياري الابلاغ المالي الدولي 9 والنظام المحاسبي الموحد اذ يتم من خلالها قياس المشتقة مع معالجة المكاسب والخسائر الناجمة عن الفروقات في اسعار صرف العملة الاجنبية وبيان المكاسب والخسائر التي يتم الاعتراف فيها في كشف الدخل (تحوط القيمة العادلة) او تأجيل الاعتراف بها وادخالها ضمن كشف الدخل الشامل الاخر(تحوط التدفق النقدي، تحوط صافي الاستثمار بالعملة الاجنبية)

5- الافصاح المحاسبي: : يتم الافصاح استنادا الى معياري الابلاغ المالي الدولي 7 والنظام المحاسبي الموحد اذ يتم من خلالها الافصاح عن المشتقة في المركز المالي مع الافصاح عن المكاسب والخسائر الناجمة عن الفروقات في اسعار صرف العملة الاجنبية والافصاح عن المكاسب والخسائر في بيان الدخل (تحوط القيمة العادلة) او الافصاح عنها في الدخل الشامل الاخر(تحوط التدفق النقدي، تحوط صافي الاستثمار بالعملة الاجنبية) مع افصاحات اخرى ذكرت في معيار الابلاغ المالي 7.

ونظرا الى ان مجال بحثنا هذا لا يسع التطرق الى جميع انواع التحوطات وقياسها محاسبيا والافصاح عنها فقد تم التعرض لصنف محدد وهو تحوط القيمة العادلة ضمن هذا المحور

وتجدر الاشارة الى انه لصعوبة وتحفظ الوحدات على البيانات المالية قام الباحثان باختيار شركة بغداد للمشروبات الغازية كعينة يمكن من خلالها عرض وتحليل المحاسبة عن التحوط للعمليات بالعملة الاجنبية والحد من مخاطر التذبذب وتأثير ذلك على جودة المعلومات المحاسبية ، اذ تعتبر شركة بغداد من الشركات الصناعية الرصينة تأسست سنة 1989 م وفقا لقانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 برأس مال قدره (70,000,000) سبعون مليون دينار عراقي ونتيجة لنشاطها في انتاج المشروبات الغازية بلغ رأس المال الشركة (133,000,000,000) مائة وثلاثة وثلاثون مليار لسنة 2015 اذ ادرجت في سوق العراق للأوراق المالية في سنة 2014 تهدف الشركة إلى تشجيع مدخرات المواطنين وإستثمارها في أنشطة القطاع الخاص .

ثالثا: تطبيق الالية المقترحة على شركة بغداد للمشروبات الغازية

ابرمت شركة بغداد للمشروبات الغازية عقود بالعملة الاجنبية بتاريخ 1/1/ 2015 بمقدار (67,052,025 $) دولار وكالاتي :-

جدول (1) عقود شركة بغداد للمشروبات الغازية في 2015/1/1

ت	اسم الشركة المجهز منها	مبلغ العقد بالعملة الاجنبية	مدة العقد
1	الشركة الوطنية لصناعة الاواني المنزلية	6838500	سنة
2	شركة سيزر باك الكويتية	3456825	سنة
3	شركة زهراء الحسن للوكالات التجارية	5600000	سنة
4	شركة منتاهن انترناشونال الاماراتية	5250000	سنة
5	شركة مزايا الاماراتية	5000000	سنة
6	شركة منتاهن انترناشونال الاماراتية 2	5200000	سنة
7	شركة الاتحاد للصناعات الغذائية	6900000	سنة
8	شركة رويال كان	8500000	سنة
9	شركة المتحدة الكويتية	14250000	سنة
10	شركة الخليج لصناعة الزجاج	6056700	سنة
	اجمالي مبلغ العقود	67,052,025 $	

اذ تعد شركة بغداد من الشركات الرائدة في صناعة المشروبات الغازية في البيئة العراقية والتي تحتاج الى ان تتعامل مع العديد من الوحدات الاجنبية والعربية لتلبية احتياجاتها لإتمام عملية الانتاج وبعد الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية من قبل الباحثين والاطلاع على سير العمل وجد الاتي*:-

- معدل الدفعات في اغلب العقود المبرمة بمقدار 12 دفعة خلال السنة وبتسديد شهري .
- يتم تجديد العقود بشكل سنوي
- يتم ابرام العقود بداية السنة بالاعتماد على الاحتياجات المقدمة من قبل مدير دائرة العمليات الانتاجية وفق موازنة تخطيطية معدة لهذا الغرض .
- يتم شراء العملة الاجنبية من البنوك وشركات التحويل المالي بسعر السوق .
- تتحمل الشركة خسائر كبيرة بسبب التقلبات في اسعار الصرف .

ثانيا : القياس المحاسبي وفق معيار الابلاغ المالي 9 والنظام المحاسبي الموحد

1- عقد شركة بغداد مع الشركة الوطنية لصناعة الاواني المنزلية:- ابرمت الشركة بتاريخ 2015/1/1 عقد لتجهيز أمبولات متعددة الاحجام مع الشركة الوطنية بمقدار (6,838,500 $) ستة ملايين وثمانمائة وثمان وثلاثون الف وخمسمائة دولار امريكي على ان يتم التسديد بعد وصول الدفعات وبدون عربون وكانت تفاصيل العقد كالاتي :-

جدول (2) تفاصيل العقد المبرم بين شركة بغداد للمشروبات الغازية و الشركة الوطنية لصناعة الاواني المنزلية

الكمية	سعر الوحدة $	المبلغ $	الاشهر	عدد الدفعات	معدل الدفعة$ كلفة العقد/الدفعات	مبلغ الدفعة بالدولار
50,000,000	0.081	4050000	شهر 1	3	105207.6923	315623.08
6,000,000	0.076	456000	شهر 2	3	105207.6923	315623.08
15000000	0.054	810000	شهر 3	4	105207.6923	420830.77
15000000	0.1015	1522500	شهر 4	3	105207.6923	315623.08
قيمة العقد		6838500	شهر 5	6	105207.6923	631246.15
			شهر 6	4	105207.6923	420830.77
			شهر 7	9	105207.6923	946869.23
			شهر 8	9	105207.6923	946869.23
			شهر 9	8	105207.6923	841661.54
			شهر 10	8	105207.6923	841661.54
			شهر 11	6	105207.6923	631246.15
			شهر 12	2	105207.6923	210415.38
				65 دفعة		6838500

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الوحدة ابرمت بتاريخ 2015/1/1 عقد بالعملة الاجنبية وان العقد اعلاه يتم تسديده بشكل شهري على اساس الدفعات المرسلة لاسيما هذه الدفعات تسدد بشكل شهري وان اسعار صرف العملة متغيرة بشكل مستمر مما يجعل الوحدة معرضة لمخاطر التقلبات في اسعار الصرف اذ يبين الجدول ادناه اسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي على مدى سنة كاملة وكالاتي:-

* مقابلة شخصية مع مدير الدائرة المالية بتاريخ 2017/1/10

جدول (3) اسعار الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي خلال عام 2015 في السوق الموازي*

التاريخ 2015	1\1	31\1	28\2	31\3	30\4	31\5	30\6	31\7	31\8	30\9	31\10	30\11	31\12
سعر الصرف	1224	1240	1255	1283	1300	1335	1245	1225	1225	1225	1223	1222.5	1230

يلاحظ من الجدول اعلاه تغيير اسعار صرف العملة الاجنبية منذ تاريخ توقيع العقد وحتى سداده مما اثر سلبا على الوحدة وجعلها تتكبد خسائر التقلبات في اسعار صرف الدولار وكالاتي :-

تغير اسعار صرف الدولار بين تاريخ توقيع العقد وتاريخ السداد للشركة الوطنية لصناعة الاواني المنزلية خطأ! ارتباط غير صالح. نلاحظ من الجدول اعلاه ان الشركة تكبدت خسائر قدرها (144,765,102) مائة واربعة واربعون مليون وسبعمائة وخمسة وستون الف ومائة واثنان دينار نتيجة عدم تحوطها من مخاطر التقلبات في اسعار صرف العملة الاجنبية اذ تعد العقود الموقعة من قبل الوحدة على انها التزام ثابت غير معترف به والتي تصنف على تحوط القيمة العادلة وللتحوط من مخاطر التقلبات في اسعار صرف الدولار التي تتعرض لها الوحدة وحجم الخسائر التي تتكبدها أقترح الباحثان ان تدخل الوحدة بعقد اجل مع مصرف الخليج لشراء عمله اجنبية على سعر متفق عليه حيث تكون شروط العقد كالاتي :

تاريخ الابتداء: 2015/1/1
تاريخ الانتهاء: 2015/12/31
الاطراف المتقابلة : مصرف الخليج وشركة بغداد للمشروبات الغازية
مصرف الخليج : يبيع 6,838,500 $
شركة بغداد للمشروبات الغازية :يشتري 6,838,500 $
يتم تسوية المبلغ بالشكل التالي:

جدول(4)

الاشهر	٣١-كانون الثاني	٢٨-شباط	٣١-آذار	٣٠-نيسان	٣١-أيار	٣٠-حزيران	٣١-تموز	٣١-آب	٣٠-أيلول	٣١-تشرين الأول	٣٠-تشرين الثاني	٣١-كانون الأول
مبلغ الدفعة	315621	315621	420828	315621	631242	420828	946863	946863	841656	841656	631242	210459
سعر الصرف الاجل	1224.5											

مما جاء في الجدول اعلاه فان قيمة العقد مع مصرف الخليج بمبلغ 8,373,743,250 دينار (1224.5*6838500)

الاجراءات المحاسبية للمحاسبة عن التحوط كالاتي:-

في 2015/1/1 تقوم الشركة بتسجل قيد اثبات عملية الشراء حيث تجعل حساب المشتريات مدينا بمبلغ (8,370,324,000) يقابله حساب الموردون دائنا بنفس المبلغ بسعر الصرف في تاريخ توقيع العقد (1224) ، كذلك تقوم الشركة بتسجيل قيد اثبات العقد الاجل مع المصرف من خلال جعل حساب العقد الاجل مدينا بمبلغ (8,373,743,250) يقابله حساب نقد في الصندوق دائنا بنفس المبلغ بسعر الصرف الاجل المتفق عليه (1224,5)، كذلك تقوم بفتح حساب للالتزام مع الشركة الوطنية والالتزام مع مصرف الخليج.

حساب التزام الوحدة من الشركة الوطنية لصناعة الاواني المنزلية حساب التزام الوحدة للعقد الاجل مع مصرف الخليج

8,370,324,000	
	8,373,743,250

* على الرغم من ان سعر صرف الدولار الامريكي يتغير يوميا الا ان اعتماد سعر صرف واحد نهاية الشهر يضرب بأجمالي الدفعات في نهاية كل شهر لتسهيل عملية الاحتساب

في 2015/1/31 تسجل قيد السداد للدفعة الاولى من خلال جعل حساب الموردون مدينا بمبلغ (86,320,104) ويقابله حساب نقد في الصندوق دائنا بمبلغ(391,370,040) والفرق تجعله مدينا تحت حساب خسائر فروقات اسعار صرف العملات الاجنبية بمبلغ (5,049,936) مليون ، ثم نقوم بتسوية العقد الاجل من خلال تسجيل قيد نجعل فيه حساب نقد في الصندوق مدينا بمبلغ (391,370,040) دينار حسب سعر السوق الموازي يقابله حساب العقد الاجل دائنا بمبلغ (386477914.5) حسب سعر المتفق عليه (1224.5) والفرق البالغ (4892125.5) يسجل دائنا تحت حساب مكاسب حيازة العقد الاجل كذلك تقوم بتسوية الحساب الذي تم فتحه للالتزام الخاص بالمشتريات والعقد الاجل ، نلاحظ ان الشركة تحملت خسائر قدرها 157,810 بدلا من 5,049,936 مما يدل ان عملية التحوط كانت فعالة في تخفيض المخاطر التي تعرضت لها الوحدة .

في 2015/2/28 تقوم الشركة بتسجل قيد السداد للدفعة الثانية من خلال جعل حساب الموردون مدينا بمبلغ (386,320,104) ويقابله حساب النقدية دائنا بمبلغ (396,104,355) والفرق تجعله مدينا تحت حساب خسائر فروقات اسعار صرف العملات الاجنبية بمبلغ (9,784,251) ، كذلك تقوم بتسوية العقد الاجل من خلال تسجيل قيد نجعل فيه حساب نقد في الصندوق مدينا بمبلغ (396,104,355) حسب سعر الصرف في السوق الموازي يقابله حساب العقد الاجل دائنا بمبلغ (386477914.5) حسب السعر المتفق عليه(1224.5) والفرق البالغ (9626440.5) يسجل دائنا تحت حساب مكاسب حيازة العقد الاجل كذلك تسوية الحساب للالتزامات الخاصة بعملية الشراء والعقد الاجل نلاحظ الشركة تحملت خسائر قدرها 157,810 بدلا من 9,784,251 مما يدل ان عملية التحوط كانت فعالة في تخفيض المخاطر التي تعرضت لها الوحدة .

في 2015/3/31 (تاريخ القوائم المرحلية) تقوم الشركة بتسجل قيد السداد من خلال جعل حساب الموردون مدينا بمبلغ (515,093,472) ويقابله حساب نقدية في الصندوق دائنا بمبلغ (539,922,324) والفرق تجعله مدينا تحت حساب خسائر فروقات اسعار صرف العملات الاجنبية بمبلغ (24,828,852) مليون، ثم تقوم الشركة بتسوية العقد الاجل من خلال تسجيل قيد نجعل فيه حساب نقد في الصندوق مدينا بمبلغ (539,922,324) يقابله حساب العقد الاجل دائنا بمبلغ (515,303,886) حسب سعر الصرف المتفق عليه (1224,5) والفرق البالغ (24,618,438) يسجل دائنا تحت حساب مكاسب حيازة العقد الاجل.

نلاحظ الشركة تحملت خسائر قدرها 210,414 بدلا من 24,828,852 مما يدل ان عملية التحوط كانت فاعلة في تخفيض المخاطر التي تعرضت لها الوحدة ، كذلك في هذا التاريخ تظهر نتيجة تسوية العقد في القوائم المرحلية 2015/3/31 حيث يتبين اجمالي خسائر فروقات اسعار الصرف وكالاتي :

بيان الدخل (الارباح والخسائر) الجزئي الخاص بالعقد مع الشركة الوطنية والعقد الاجل كما في 2015/3/31

39,663,039 خسائر فروقات اسعار صرف العملة	39,137,004 مكاسب حيازة العقد الاجل
	526,035 صافي التأثير على الدخل

ويتم اتباع نفس الاجراءات المحاسبية اعلاه لبقية الاشهر

في2015/12/31 حسب النظام المحاسبي الموحد في العراق هو تاريخ اعداد القوائم المالية اذ يتم تجميع المكاسب والخسائر من فروقات اسعار الصرف الناتجة من القوائم المرحلية الاربعة ويتم تسجيل قيد تغلق فيه المكاسب والخسائر من التزام الوحدة مع الشركة الوطنية والعقد الاجل مع المصرف في حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر وكالاتي :

- تقوم بتسجيل قيد يتم فيه اغلاق خسائر التزام الوحدة من العملة الاجنبية حيث تجعل حساب الارباح والخسائر مدينا بمبلغ (146,553,621) يقابله حساب خسائر فروقات اسعار العملة الاجنبية دائنا بالمبلغ نفسه.

- تقوم بتسجيل قيد اثبات الارباح من الالتزام للوحدة من خلال جعل حساب مكاسب فروقات اسعار العملة الاجنبية مدينا بمبلغ 1,788,519 يقابله حساب الارباح والخسائر دائنا بالمبلغ نفسه
- كذلك يتم اقفال المكاسب التي حققا العقد الاجل من خلال جعل حساب مكاسب حيازة العقد الاجل مدينا بمبلغ 143,870,820 يقابله حساب الارباح والخسائر دائنا بنفس المبلغ
- كذلك نثبت قيد خسائر حيازة العقد الاجل من خلال جعل حساب الارباح والخسائر مدينا بمبلغ 2,524,968 يقابله حساب خسائر حيازة العقد الاجل دائنا .

نلاحظ مما تقدم اعلاه ان العقد الاجل الذي دخلت به الوحدة للحد من مخاطر تذبذب العملة كان فعالاً اذ حقق صافي ربح قدره 141,345,852 تم من خلال تغطية جزء كبير للخسارة البالغة 144,765,102 اي ان التحوط كان فاعلا بنسبة تقارب 98%*

* تم استخراج النسبة من (ارباح العقد/الارباح +الخسائر)

اما البنود التي يتم الافصاح عنها في البيانات المالية كالاتي :-

بيان الدخل (الارباح والخسائر) الجزئي بالخاص بالعقد مع الشركة الوطنية والعقد الاجل كما في 2015/12/31

2,524,968 خسائره حيازة العقد الاجل	143,870,820 مكاسب حيازة العقد الاجل
146,553,621 خسائر فروقات اسعار صرف العملة	1,788,519 مكاسب فروقات اسعار صرف العملة
	3,419,250 صافي التاثير على الدخل

بيان تأثير المركز المالي (الميزانية العامة) الجزئي الخاص بالعقد مع الشركة الوطنية لصناعة الاواني المنزلية والعقد الاجل مع مصرف الخليج كما في 2015/12/31

(3,419,250) الصندوق	(3,419,250) صافي الربح

لم تظهر المشتقات (العقد الاجل) في الميزانية العامة لانتهاء العقد بتاريخ 2015/12/31 اي تكون قيمتها صفر. مما تقدم اعلاه تبين الشركة في سنة 2015 من خلال عقودها المبرمة بالعملة الاجنبية لتجهيزها بمختلف المواد قد تعرضت الى خسائر كبيرة نتيجة التقلبات في اسعار الصرف بسبب التحوط لما تمكنت الشركة من ان تواجه ذلك ، ولمواجهة هذه الخسائر اقترح الباحثان استخدام المشتقات المالية كونها الوسيلة التي من الممكن تطبيقها في البيئة الحالية ولمعرفة اثر التحوط على الوحدة لسنة 2015 بقوائمها المالية سيتم اضافة حقل تحت عنوان بعد التحوط ليعكس تأثير ذلك في بعض بنودها وكالاتي:

فيما يلي المعلومات الواجب الافصاح عنها بهدف توفير معلومات تمكن متخذ القرار من اتخاذ قراره بصوره صحيحة وكالاتي:-

كشف(1) شركة بغداد للمشروبات الغازية (مساهمة خاصة)
الميزانية العامة (بيان المركز المالي) كما في 31/كانون الاول /2015

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		قبل التحوط	بعد التحوط
1		الموجودات		
		الموجودات الثابتة		
1	11	القائمة – بالقيمة الدفترية	89,890,627,879	89,890,627,879
2	118	نفقات ايرادية مؤجلة	1,402,480,742	1,402,480,742
3	12	مشاريع تحت التنفيذ	17,697,285,417	17,697,285,417
5	151	استثمارات مالية طويلة الاجل	46,376,642	46,376,642
			109,036,770,680	109,036,770,680
		الموجودات المتداولة		
4	13	المخزون (بالكلفة)	48,654,635,840	48,654,635,840
6	16	المدينون	6,278,696,439	6,278,696,439
7	18	النقود *	62,937,208,728	63,078,554,580
			117,870,541,007	118,011,886,859
		مجموع الموجودات	226,907,331,687	227,048,657,539
		مصادر التمويل		
	2	مصادر التمويل طويلة الاجل		
		راس المال (المكتتب به والمدفوع)	133,000,000,000	133,000,000,000
8	21	الاحتياطيات*		
9	22	احتياطي الزامي	5,023,639,464	5,028,144,863
		احتياطي عام	12,998,388,237	12,998,388,237
		احتياطي توسعات	21,457,647,684	21,492,984,147
10	23	احتياطي ارتفاع اسعار الموجودات	3,958,709,820	3,958,709,820
11	24	احتياطي استبدال موجودات ثابتة	2,136,158,489	2,136,158,489
		احتياطي متنوع	772,451,557	772,451,557
		احتياطي علاوة اصدار واسهم	8,370,070	8,370,070
		الفائض المتراكم	37,324,756,670	37,410,359,252
		اجمالي الاحتياطيات	83,680,121,991	83,805,566,435
			216,680,121,991	216,805,566,435
		مصادر التمويل قصيرة الاجل	4,308,403,987	4,324,305,395
		التخصيصات *	5,918,785,709	5,918,785,709
		الدائنون	226,907,331,687	227,048,657,539
		مجموع مصادر التمويل		

حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع
للسنة المنتهية 31/كانون الاول/2015

رقم الدليل المحاسبي		قبل التحوط	بعد التحوط
41	ايراد النشاط الجاري	239,911,217,297	239,911,217,297
	تنزل كلفة النشاط الجاري		
5	كلفة الانتاج	178,580,405,771	178,580,405,771
6	كلفة خدمات الانتاج	15,035,589,782	15,035,589,782
412	التغير في مخزون عوائد الانتاج	232,113,844	232,113,844
417	ينزل عوائد مخلفات الانتاج	(454,684,222)	(454,684,222)
	صافي كلفة الانتاج	193,393,425,175	193,393,425,175
35	مشتريات بضائع بغرض البيع	707,283,200	707,283,200

412	التغير في مخزون الانتاج التام	(872,529,336)	(872,529,336)
412	التغير في مخزون بضائع بغرض البيع	(7,204,900)	(7,204,900)
	صافي كلفة النشاط الجاري	193,220,974,139	193,220,974,139
	فائض النشاط الجاري	46,690,243,158	46,690,243,158
7	تنزل كلفة الخدمات التسويقية	(12,593,864,283)	(12,593,864,283)
	فائض الانتاج والمتاجرة	34,096,378,875	34,096,378,875
8	تنزل كلفة الخدمات الادارية	(3,953,425,639)	(3,953,425,639)
	فائض العمليات الجارية	30,142,953,236	30,142,953,236
	يضاف :الايرادات التحويلية والاخرى		
49	الايرادات الاخرى	304,404,691	304,404,691
492	مكاسب فروقات العملة الاجنبية *		145,659,339
	تنزل : المصروفات التحويلية والاخرى		
38	المصروفات التحويلية	(310,136,000)	(310136000)
392	خسائر فروقات العملة الاجنبية *		(149,078,589)
	تضاف : صافي الفروقات للعملة الاجنبية قبل التحوط *	0	144,765,102
	فائض النشاط الجاري خلال السنة *	30,137,221,927	30,278,567,779

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31/كانون الاول /2015

	قبل التحوط	بعد التحوط
	المبلغ /دينار	المبلغ/دينار
صافي الارباح بموجب بيان الارباح والخسائر	30,137,221,927	30,278,567,779
أولا: التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		
الأندثارات	12,409,731,029	12,409,731,029
الاحتياطيات	605,846,113	605,846,113
المخزون	(2,375,558,481)	(2,375,558,481)
المدينون	11,942,518,533	11,942,518,533
الدائنون	1,077,702,171	1,077,702,171
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	53,797,461,292	53,938,807,144
ثانيا: التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية		
الموجودات الثابتة	(24,059,980,874)	(24,059,980,874)
النفقات الايرادية	473,099,913	473,099,913
مشروعات تحت التنفيذ	(1,840,201,300)	(1,840,201,300)
التخصيصات	(2,106,039,052)	(2,106,039,052)
صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	(27,533,121,313)	(27,533,121,313)
صافي النقد	26,264,339,979	26,405,685,831
رصيد النقد بداية السنة	36,672,868,749	36,672,868,749
رصيد النقد نهاية السنة	62,937,208,728	63,078,554,580

نرى مما تقدم اعلاه في ان تأثير التحوط تجسدت بالبنود الاتية :-

- قائمة المركز المالي

1- النقود

قبل التحوط كانت الشركة قد تكبدت خسائر بلغت 144,765,102 دينار بسبب الفروقات في اسعار صرف العملة الاجنبية نتيجة الالزام بالعديد من العقود بالعملة الاجنبية مما اضطرت الى دفع هذه الفروقات من النقد الا ان الشركة بعد استخدام ادوات التحوط تجنبت الخسائر من خلال المكاسب التي حققها العقد الاجل والبالغة141,345,852 دينار اي اضافة المكاسب التي حققها العقد الى بند النقود لتصبح من 62,937,208,728 دينار الى 63,078,554,580 دينار .

2- الاحتياطيات

قبل التحوط الخسارة التي تكبدتها الشركة نتيجة الالتزام بالعقود بالعملة الاجنبية قد اثرت على الارباح التي حققتها الشركة ووفقا للنظام المحاسبي الموحد فان الاحتياطيات تأخذ بنسبة من الارباح الاجمالية المتحققة وكالاتي :

- ❖ احتياطي التوسعات :يمثل 25% من فائض النشاط خلال السنة اذ كان احتياطي التوسعات غير المستثمر قبل التحوط 7,534,305,482 دينار حيث اصبح بعد التحوط 7,569,641,945 دينار
- ❖ احتياطي الزامي : يمثل 5% من فائض النشاط بعد تنزيل احتياطي التوسعات والتخصيصات الضريبية ، اذ كان قبل التحوط 960,623,949 دينار واصبح 965,129,348 دينار
- ❖ الفائض المتراكم : يمثل 95% من فائض النشاط بعد تنزيل احتياطي التوسعات والتخصيصات الضريبية ، اذ كان قبل التحوط 18,251,855,029 دينار حيث اصبح بعد التحوط 18,337,457,611 دينار

3- التخصيصات

تغيرت قيمة التخصيصات الكلية بعد التحوط من 4,308,403,987 دينار الى 4324305395 دينار بسبب التغير في فائض النشاط خلال السنة مما اثر على قيمة التخصيصات الضريبية لهذه السنة التي تمثل 15% من فائض النشاط خلال السنة بعد تنزيل احتياطي التوسعات اذ كان قبل التحوط لهذه السنة 3,390,437,467 دينار وبعد التحوط اصبحت 3406338875 دينار .

- حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع

1- مكاسب فروقات العملة الاجنبية :

يتمثل هذا البند وفقا للنظام المحاسبي الموحد باانها المكاسب التي تحصل عليها الوحدة من التغيرات الايجابية في اسعار صرف العملة الاجنبية حيث تم عرض المكاسب بمقدار 145,659,339 دينار والتي تمثل المكاسب التي حققتها الوحدة جراء استخدام المشتقات المالية والمكاسب التي حققتها الوحدة جراء التزامها مع بقية الوحدات اذا كانت الوحدة تفتقر الى مكاسب المشتقات المالية-العقد الاجل والبالغة 141,345,852 دينار عراقي والتي استطاعت الوحدة من مواجهة المخاطر التي تسببت بها التغيرات في اسعار صرف العملة الاجنبية .

- خسائر فروقات العملة الاجنبية :

يتمثل هذا البند وفقا للنظام المحاسبي الموحد بانها الخسائر التي تحصل عليها الوحدة من التغيرات السلبية في اسعار صرف العملة الاجنبية حيث تم عرض الخسائر بمقدار149,078,589 والتي تشمل مبلغ 146,553,621 دينار الذي تمثل الخسائر نتيجة الالتزام بالعملة الاجنبية من قبل الشركة تجاه العديد من الوحدات الاخرى والتي لم تعرض من الوحدة قبل التحوط لكونها موزعه بشكل ضمني على العديد من البنود.

- بيان التدفقات النقدية

1- صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية : بسبب التحوط تجنبت الوحدة الكثير من الخسائر مما اثر ايجابا على التدفقات النقدية اذ ارتفع صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية من 53,797,461,292 دينار الى مبلغ 53,938,807,144 بعد التحوط .

2- صافي النقد : ارتفع صافي النقد بسبب التحوط من 26,264,339,979 دينار الى مبلغ 26,405,685,831 دينار نتيجة تجنب الخسائر من فروقات العملة الاجنبية .

الإيضاحات الاخرى الخاصة بالبيانات المالية

1- السياسات المحاسبية

أ- بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقا النظام المحاسبي الموحد في العراق والمعايير الدولية للإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية بالاستناد الى معياري الابلاغ المالي الدولي رقم 9 و7 بالإضافة الى القاعدة المحاسبية المحلية رقم 4

ب_ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على وفق مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء البنود الاتية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- أدوات التحوط (المشتقات المالية) والمقصود هنا العقود الاجلة التي تم استخدامها لغرض التحوط .

- البنود المالية المؤهلة لتحوط القيمة العادلة والمقصود هنا التزامات الشركة بالعملة الاجنبية .

ج- العملات الأجنبية

1- تم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي بوصفها العملة الوظيفية المتبعة في الشركة .

2- تم قياس المعاملات بالعملات الاجنبية من خلال القيمة العادلة للمشتقة او الالتزام وفقا لمعدل سعر الصرف الاجنبي

3- فروقات العملات الاجنبية الناجمة من المعاملات بالعملة الاجنبية تم ادراجها في بيان الارباح والخسائر .

وحتى يتم تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال محاسبة التحوط اذ تكون المعلومات المحاسبية تمتاز بالجودة اذ اتسمت المعلومات بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اذ تعد الملائمة من الخصائص التي تمكين المستخدم من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية فمن خلال معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "قائمة التدفقات النقدية" تعد صافي التدفقات النقدية الناشئة عن الانشطة التشغيلية مؤشرا على ما وفرته الوحدة من تدفقات نقدية كافية للمحافظة على القدرة التشغيلية للوحدة، وتسديد توزيعات الارباح والقيام باستثمارات جديدة دون اللجوء الى تمويل خارجي اذ تعد المعلومات التي تتعلق بصافي التدفقات النقدية التشغيلية من المعلومات المهمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية اذ تحدد صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية من خلال تعديل الربح او الخسارة بالتغيرات في بالبنود من الانشطة التشغيلية ،وبالتطبيق على عينة البحث تبين ان صافي التدفقات النقدية من خلال الانشطة التشغيلية قبل التحوط بلغت 53,797,461,292 دينار في حين بلغت بعد التحوط 53,938,807,144 دينار وهذا يدل على ان صافي التدفقات النقدية بعد التحوط قد ارتفع بمقدار 141,345,852 دينار مما انعكس على انتاج معلومات ملائمة لمتخذ القرار تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وهذا ما حقق فرضية البحث في ان استخدام محاسبة التحوط تعزز جودة الابلاغ المالي من خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تم اثبات فرضية البحث.

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1. تتكبد العديد من الشركات والمصارف في البيئة المحلية الكثير من الخسائر بسبب التقلبات في اسعار صرف العملة الاجنبية .

2. ان محاسبة التحوط تمثل الية لتجنب المخاطر التي تواجهها الوحدة من خلال استخدام ادوات مالية المتمثلة بالمشتقات المالية او غيرها من الادوات بحيث يتم الاعتراف بالتغيرات في قيمة الاداة المالية بنفس الفترة للاعتراف بالتغيرات في البند الذي تم التحوط لأجله

3. ان العقود الآجلة هي الاقرب للتعامل في الاسواق العراقية كون الاخير غير منتظمة اذ تتسم العقود الآجلة بأنها لا تتطلب صافي استثمار مبدئي ولاتحتاج الى جهد محاسبي على العكس من الخيار التي هي بالرغم من انها تمثل افضل الادوات لانه يمكن للوحدة في تنفيذ العقد اذا كان بصالحها ولا تقوم بتنفيذه في حالة ليس بصالحها الا انها تتطلب صافي استثمار مبدئي وتحتاج الى جهد وتأهيل محاسبي عاليين يثبت تسويات استخدام المشتقة فضلا عن صعوبة اعادة تقييم عقد الخيار في البيئة المحلية لعدم وجود قيمة عادلة لعقد الخيار في البيئة.

4. ان البيئة العراقية تفتقر الى الجودة في الابلاغ المالي لأنها تقدم المعلومات في الكشوفات المالية محاطة بالعديد من المخاطر اذ ان الكشوفات المالية المقدمة من قبل الوحدات تفتقر الى اليات للتحوط من مخاطر التقلبات في الاسعار مما يعرض الخطط المستقبلية للشركة للمخاطر.
5. ان القاعدة المحاسبية المحلية (4) لم تتطرق الى أدارة مخاطر التقلبات في اسعار الصرف التي قد تنعكس سلبا على البيانات المالية.
6. ان تطبيق محاسبة التحوط سيجعل الخسارة المتحققة من البند المتحوط له تقابل المكاسب المتحققة من اداة التحوط وبالعكس مما يؤدي الى تجنب المخاطر التي كانت قد تتسبب بخسارة للوحده.
7. هنالك امكانية لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في البيئة العراقية لتوفر المتطلبات القانونية والمحاسبية
8. اعتماد المحاسبة عن التحوط في الوحدة كألية لأداره المخاطر التي تواجه الوحدة سوف يعكس الجودة في الابلاغ المالي للمعلومات المفصح عنها

ثانيا :التوصيات

1-ضرورة ان تقوم الوحدات العراقية باستخدام محاسبة التحوط بهدف الحد من المخاطر التي تواجهه الوحدة.
2-ضرورة ان يعتمد الابلاغ المالي في البيئة العراقية على معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) من خلال تقديم معلومات عن المخاطر واساليب التحوط من المخاطر التي قد تواجه الوحدة وتساعد متخذ القرار على اتخاذ القرارات الرشيدة.
3-ضرورة تطوير القاعدة المحاسبية المحلية رقم 4 من خلال اضافة الادوات المالية الى القاعدة بالتوافق مع القياس والافصاح لمعياري الابلاغ المالي الدولي 7&9.
4- ضرورة استعمال العقود الاجلة –المشتقات المالية لمواجة مخاطر التقلبات في اسعار الصرف للعملة الاجنبية كونها الاقرب للتطبيق في البيئة العراقية .
5- ضرورة القياس المحاسبي للمشتقات المالية وفقا للمعيار الدولي للابلاغ 9 بهدف تحقيق الجودة في المعلومات المبلغ عنها من قبل الوحدة .
6- ضرورة الأفصاح المحاسبي للمشتقات المالية وفقا للمعيار الدولي للابلاغ 7 بهدف تحقيق الجودة في المعلومات المبلغ عنها من قبل الوحدة .

المصادر

1- التقارير المالية السنوية لشركة بغداد للمشروبات الغازية 2012-2015 .
2- . الشيرازي ،عباس مهدي(1990) "نظرية محاسبية " الطبعة الاولى ،ذات السلاسل للنشر والتوزيع- الكويت .
3- العامري ،محمد علي ابراهيم (2010) "الادارة المالية المتقدمة" الطبعة الاولى ،الاردن ،دار الثراء للنشر.
4- صالح ، عمار عبد القادر (2010)" دور المستثمرين في تقييم جودة الإبلاغ المالي وانعكاساته على اتخاذ القرار الاستثماري – دارسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية" رسالة ماجستير في المحاسبة ،جامعة بغداد.
5- الهروط، علي سليم (2015) "أثر السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان" رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الزرقاء،الاردن .
6- تسعديت،بوسبعين (بدون سنة) "المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر المتعلقة بالمعلومة المحاسبية والمالية" بحث منشور في الملتقى الاول بجامعة البويرة
7- الجنابي،عامر محمد،عبد الله ،بشرى نجم ،محمد ،صفاء احمد 2009 "قراءات محاسبية في العمليات الاجنبية وترجمة القوائم المالية " بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 15 العدد55 ،ص196-210
8- الشمام ، ماهر علي ،2012 "استخدام محاسبة المحاية (التحوط) في ادارة المخاطر المالية في منشات الاعمال" بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين العدد 107 المجلد 34 لسنة2012 ص(46-63).

9- العامري،محمد علي،هاشم،صبيحة قاسم ،الشكري ،اعتصام جابر "التحوط المالي لمخاطر اسعار الصرف بأستعمال ادوات الهندسة المالية" ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 6، الاصدار 25، ص1-33.

10- علي،بلعزوز 2010 "استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية" بحث منشور في مجلة الباحث ،العدد 7

11- Beams,F.,Anthony,j.,betting,b. &smith k.(2012)"advanced accounting ",11th ed, british,pearson edu.inc

12- Brigham,E.,Ehrhard M.,(2002)"financial management :theory and practice " ,10th ed, usa, tomson outh western.

13- Fischer ,p. toylor,w.&cheng ,R. (2006)"advanced accounting ",9th ed,tomson outh western ,usa.

14- Greuning,H.(2006)" International Financial Reporting Standards" 4th ,The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank,usa.

15- Jeffer,p. baker,R. king T. &lembk,V.,(2008)"advanced financial accounting" ,usa, mcgraw-hill

16- Jeter,d.&chaney ,p.(2007)"advanced accounting ",3th ed ,usa ,wiley.

17- Kieso,D.,weygandt, J.&warfield,T." (2012)"intermediate accounting ",14 th edition,USA, john wiley& soninc ins.

18- Mirza,A, Orrell,M, Holt,G,(2008)" IFRS Practical Implementation Guide and Workbook"2nd ed , JOHN WILEY & SONS, INC. Printed in the United States of America.

19- Parameswaran,s.(2011)" Fundamentals of Financial Instruments An Introduction to Stocks، Bonds, Foreign Exchange، and Derivatives" Singapore,John Wiley & Sons (Asia) Pte. Ltd.

20- Pendrill,d. &lewis ,R.(2004) "advanced financial accounting ",7ed , pearson edu- ltd, England>

21- Ramirez ,J.(2015)" Accounting for Derivatives: Advanced Hedging under IFRS 9" ,2ed, Britain, TJ International Ltd

22- GHAFRAN (2013) "AUDIT COMMITTEES AND FINANCIAL REPORTING QUALITY" A thesis submitted to degree of Doctor ,UNIVERSITY OF SHEFFIELD.

23- Helena ,B.(2011)" CURRENCY RISKS AND CURRENCY RISK MANAGEMENT" thesis of international business , University of Vaasa.

24- Nguyen, M(2012)." Using financial derivatives to hedge against currency risk in British large and medium-sized firms" DEGREE THESIS of International Business, Arcada University.

25- CAMPBELL ,j.(2015)" The Fair Value of Cash Flow Hedges, Future Profitability, and Stock Returns "Contemporary Accounting Research Vol. 32 No. 1

26- Drakopoulou,v. (2015)" Bank Holding Companies' Accounting Versus Economic Hedging Activities in the SFAS 133 Framework" Universal Journal of Accounting and Finance,NO 2, pp 30-44

27- Mohammadi,S (2014)"The Relationship between Financial Reporting Quality and Investment Efficiency in Tehran Stock Exchange" Research in

International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences , Vol. 4, No. 6 ,ISSN: 2222-6990

28- Papaioannou,m(2006)" EXCHANGE RATE RISK MEASUREMENT AND MANAGEMENT:ISSUES AND APPROACHES FOR FIRMS" research in South-Eastern Europe Journal of Economics ,NO. 2 pp129-146

29- Beest,F. , Braam,G. , Boelens,S.(2009)" Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics" Research in Nijmegen Center for Economics, Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen

30- Brown,G (2000) " MANAGING FOREIGN EXCHANGE RISK WITH DERIVATIVES" Research in Department of Finance, Kenan-Flagler Business School, The University of North Carolina at Chapel Hill

31- Glaum M. & Klocker A.(2011)" Hedge accounting and its influence on financial hedging ",research of Department of International Accounting, Justus-Liebig-University Giessen, Germany.ssrn.com

32- Nguyen,T.,nuri ,A.(2015) " Credit derivatives and Profitability of commercial banks " research in Business Management, Laurea University

33- Sivakumar, A. & Sarkar R. " Corporate Hedging for Foreign Exchange Risk in India" research for Industrial and Management Engineering Department, Kanpur, India,ssrn.com

34- Fadun,2013"FINANCIAL SERVICES SECTOR RISKS MANAGEMENT: THE DERIVATIVES OPTION" research in International Journal of Humanities and Social Science Invention, vol. 2 No.1 pp 31-22

35- CAMPBELL ,j.(2015)" The Fair Value of Cash Flow Hedges, Future Profitability, and Stock Returns "Contemporary Accounting Research Vol. 32 No. 1

36- Kocon,j (2007)" HEDGE ACCOUNTING IN BANKS IN THE LIGHT OF THE INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS" thesis submitted to gain the degree of master in Finance and International Business , Aarhus School of Business

37- Drakopoulou,v. (2015)" Bank Holding Companies' Accounting Versus Economic Hedging Activities in the SFAS 133 Framework" Universal Journal of Accounting and Finance,NO 2, pp 30-44

38- A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting 2014 ,www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Conceptual-Framework /Discussion-Paper-July-2013/Documents/Discussion-Paper-Conceptual-Framework-July-2013.pdf

A proposed method for applying hedge accounting for foreign currency fluctuation risks on accordance international financial reporting standards and their reflection on accounting information quality in the Iraqi environment

Abstract

The aim of this study is to clarify the concept of hedge accounting, foreign currency transactions and the problems arising from dealing with them, and to highlight the local and international accounting rules related to hedge accounting to reduce the risks of fluctuations in the currency exchange rates of the units by developing the financial reporting of local units in accordance with international reporting standards To achieve this objective, a sample of Iraqi units was selected to be exposed to the risks of fluctuations in foreign exchange rates، The study reached a number of conclusions, the most important of which are:

1. Many companies and banks in the local environment a lot of losses due to fluctuations in the exchange rates of foreign currency.

2. Hedge accounting is a mechanism to avoid the risks faced by the unit through the use of financial instruments of derivatives, the study recommended that:

1- The Iraqi units should use hedge accounting to address the risks faced by the unit

2- The financial reporting in the Iraqi environment shall be based on IFRS by providing information on the risks and methods of hedging the risks that the unit may face and assisting the decision maker in making informed decisions.

Key words/ hedge accounting, foreign currency exchange risks, quality of accounting information